

## قرار رقم 1439 لسنة 2018

بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم 391 لسنة 2001

بشأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد لأصحاب

المهن والحرف والعاملين في الجهات غير الحكومية

**مجلس الوزراء**

- بعد الاطلاع على قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر

الأميري بالقانون رقم (61) لسنة 1976 والقوانين المعدلة له ،

- وعلى المرسوم بالقانون رقم (15) لسنة 1979 في شأن الخدمة

المدنية والقوانين المعدلة له ،

- وعلى القانون رقم (19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة

الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية والمعدل بالقانون

رقم 32 لسنة 2003 ،

- وعلى القانون رقم (6) لسنة 2010 في شأن العمل بالقطاع

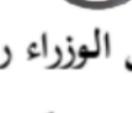
الأهلي والقوانين المعدلة له ،

- وعلى القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص

ذوي الإعاقة ،

- وعلى القانون رقم (109) لسنة 2013 في شأن الهيئة العامة

المحامي مسفر عايش



لقوى العاملة ،

[mesferlaw.com](http://mesferlaw.com)

- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (185) لسنة 2001 بشأن تحديد

أخصاصات الجهات الحكومية المعنية بتطبيق أحكام القانون رقم

(19) لسنة 2000 في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل

في الجهات غير الحكومية ،

- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (391) لسنة 2001 بشأن منح

العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد لأصحاب المهن والحرف والعاملين

في الجهات غير الحكومية والقرارات المعدلة له ،

- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (96/أولاً) المتخد في اجتماعه رقم

(2017/3) المنعقد بتاريخ 2017/1/16 بالموافقة على دمج

برنامج هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بـ

الهيئة العامة للقوى العاملة وذلك ابتداء من 2017/6/1 ،

- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (875) لسنة 2017 بنقل تبعية

وأخصاصات برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي

للدولة إلى الهيئة العامة للقوى العاملة ،

- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم (1148) لسنة 2018

بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (391) لسنة

2001 بشأن منح العلاوة الاجتماعية وعلاوة الأولاد  
لأصحاب المهن والحرف والعاملين في الجهات غير الحكومية ،  
- وبناءً على وزير الشئون الاجتماعية والعمل ،

قرر

مادة أولى

يستبديل بنص المادة (12) من القرار رقم 391 لسنة 2001 المشار إليه النص التالي :

( تصرف العلاوتان المقررتان بهذا القرار للمشمولين بأحكامه اعتباراً من تاريخ استيفاء شروط الصرف المقررة بهذا القرار وبحد أقصى ثلاثة أشهر سابقة على تقديم طلب الصرف مستوفياً للهيئة العامة للقوى العاملة ) .

مادة ثانية

يستبديل بنص البند (8) من المادة (5) من القرار رقم 391 لسنة 2001 المشار إليه النص التالي

(( 8 - حملة المؤهل المتوسط أن يكون حاصلاً على دورة مذكواً سنة ، ودورة مذكواً سنتان حملة المؤهل دون المتوسط ، ويستثنى من ذلك  [mesferlaw.com](http://mesferlaw.com) مسفر عايني مقيدة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية تعادل مدة الدورة المشار إليها ، ولا يخل هذا التعديل بحقوق الذين يتلقون العلاوة الاجتماعية ما لم تنقطع علاقتهم بالعمل ، على أن يعمل بهذا البند اعتباراً من 1/4/2019 )) .

مادةثالثة

على وزير الشئون الاجتماعية والعمل تنفيذ هذا القرار ،

ويعمل به من تاريخ نشره ، مع مراعاة ما ورد بال المادة الثانية

ب شأن تاريخ العمل بما .

رئيس مجلس الوزراء

جابر مبارك الحمد الصباح

صدر في : 6 صفر 1440 هـ

الموافق : 15 أكتوبر 2018 م